Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 524-549
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.30

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The Central Bank of Iraq and its role in promoting financial inclusion in Iraq

Mahdi Saleh Mahdi*, Ahmed Khudair Ahmed
College of Administration and Economics/Tikrit University

Keywords:
Financial inclusion, the Central Bank of Iraq, banking penetration, banking density, financial services.

Article history:

Received	17 Nov. 2025
Received in revised form	23 Nov. 2025
Accepted	02 Dec. 2025
Available online	14 Jun. 2026

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Mahdi Saleh Mahdi
College of Administration and Economics/Tikrit University

Abstract: Financial inclusion is a topic that has garnered the attention of central banks and financial institutions worldwide, prompting them to develop and implement specific strategies for this purpose. In this context, the Central Bank of Iraq, within its 2016-2020 strategy, prioritized expanding and developing financial inclusion. This is because financial inclusion contributes to economic stability and development by providing financial and banking services to various segments of society, contributing to poverty reduction efforts, and improving citizens' living standards by offering affordable financing and expanding access to financial services and products. Furthermore, it aims to increase the contribution of banks and financial institutions to financing investments, thereby contributing to the economic development process.

This research aims to identify the current state of financial inclusion in Iraq by analyzing its key indicators, examining the contribution of both banks and non-bank financial institutions to achieving financial inclusion, and assessing the extent to which the Central Bank's strategy contributes to raising the financial inclusion index through investment project financing initiatives.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 524-549
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.30

البنك المركزي العراقي ودوره في تعزيز الشمول المالي في العراق

مهدي صالح مهدي **احمد خضير احمد**
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

يعد الشمول المالي من الموضوعات التي نالت اهتمام البنوك المركزية والمؤسسات المالية في جميع بلدان العالم، من خلال العمل على إعداد وتنفيذ استراتيجيات خاصة لهذا الغرض. وفي هذا الإطار فقد وضع البنك المركزي العراقي ضمن استراتيجيته للسنوات (2016-2020) توجهات كثيرة يأتي في مقدمتها توسيع وتطوير الشمول المالي، كونه يساهم في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية من خلال توفير خدمات مالية ومصرفية لمختلف الفئات والاسهام في جهود محاربة الفقر وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين عن طريق توفير التمويل بتكاليف معقولة وتوسيع نطاق المستفيدين من الخدمات والمنتجات المالية، فضلا عن رفع مساهمة المصارف والشركات المالية في تمويل الاستثمارات ومن ثم المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.

يهدف البحث إلى التعرف على واقع الشمول المالي في العراق، عن طريق تحليل أهم مؤشراته، ودراسة مدى مساهمة كل من المصارف والشركات المالية غير المصرفية في تحقيق الشمول المالي، فضلا عن دراسة مدى مساهمة استراتيجية البنك المركزي في رفع مؤشر الشمول المالي من خلال مبادرات تمويل المشاريع الاستثمارية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي البنك المركزي العراقي، الانتشار المصرفي، الكثافة المصرفية الخدمات المالية.

المقدمة

برز موضوع الشمول المالي منذ بداية الألفية الثانية على أجندة الاجتماعات الاقتصادية والمالية الدولية، بما في ذلك أجندة مجموعة العشرين وصندوق النقد والبنك الدوليين واعتنت الكثير من الدراسات بتناول هذا المجال في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، لتعزيز التزام الحكومات المختلفة بالشمول المالي من خلال سياسات تهدف إلى تعزيز وصول فئات المجتمع المختلفة الى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها، والسعي إلى تحويل الاقتصاد غير الرسمي إلى اقتصاد رسمي مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الاجمالي ومن ثم دعم معدلات النمو، مما يولد أثر إيجابي في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وخصوصاً الفئات المهمشة من الفقراء ومحدودي الدخل من خلال تمكينهم من الوصول إلى الخدمات المالية وبسهولة وبأسعار معقولة. كما إن تمرير جزء كبير من التعاملات المالية عن طريق المصارف والشركات المالية يجعل النظام المالي قادراً على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الارهاب، كما إن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي مما يوفر للمصارف رؤوس أموال مناسبة للقيام بدورها في تمويل المشاريع الاستثمارية والمساهمة في تحقيق عملية التنمية.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من كون الشمول المالي من الموضوعات التي نالت اهتمام البنوك المركزية والمؤسسات المالية في جميع بلدان العالم، من خلال العمل على إعداد وتنفيذ استراتيجيات خاصة لهذا الغرض. وفي هذا الإطار فقد وضع البنك المركزي العراقي ضمن استراتيجيته للسنوات

(2016-2020) توجهات كثيرة يأتي في مقدمتها توسيع وتطوير الشمول المالي، كونه يسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية من خلال توفير خدمات مالية ومصرفية لمختلف الفئات والاسهام في جهود محاربة الفقر وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين عن طريق توفير التمويل بتكاليف معقولة وتوسيع نطاق المستفيدين من الخدمات والمنتجات المالية، فضلا عن رفع مساهمة المصارف والشركات المالية في تمويل الاستثمارات ومن ثم المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث: يمكن طرح مشكلة البحث من خلال الأسئلة الآتية:

- ما هو مستوى الشمول المالي في العراق؟
- ما مدى مساهمة المصارف في تحقيق الشمول المالي في العراق؟
- ما مدى مساهمة الشركات المالية غير المصرفية في تحقيق الشمول المالي في العراق؟
- ما مدى مساهمة مبادرات البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي في العراق؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها (أنه على الرغم من مساهمة استراتيجية دعم الشمول المالي من قبل البنك المركزي العراقي في تعزيز ورفع مؤشر الشمول المالي، إلا أنه لا يزال منخفضاً ولم يصل بعد إلى النسبة المقبولة، بسبب تخلف النظام المصرفي العراقي).

هدف البحث: يهدف البحث إلى التحقق من فرضيته من خلال التعرف على واقع الشمول المالي في العراق، عن طريق تحليل أهم مؤشراته، ودراسة مدى مساهمة كل من المصارف والشركات المالية غير المصرفية في تحقيق الشمول المالي، فضلا عن دراسة مدى مساهمة استراتيجية البنك المركزي في تعزيز ورفع مؤشر الشمول المالي من خلال مبادرات تمويل المشاريع الاستثمارية.

منهج البحث: للوصول الى هدف البحث، فقد تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي المستند إلى البيانات الرسمية المتوفرة في قياس درجة الشمول المالي في العراق خلال مدة البحث باستخدام المؤشرات المعتمدة في هذا المجال.

نطاق البحث

مكانياً: يتناول البحث النظام المالي والمصرفي في العراق.

زمانياً: يغطي البحث المدة (2010-2020).

هيكل البحث: لتحقيق هدف البحث، فقد تم تقسيمه على ثلاثة مباحث. يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للشمول المالي (تعريفه، أهميته، أهدافه، متطلباته ومعوقاته، ومؤشراته، ودور المصارف المركزية والجهات الرقابية في تعزيزه). بينما خصص المبحث الثاني منه لتحليل وقياس الشمول المالي في العراق للمدة (2010-2020)، من خلال أهم مؤشراته والمتمثلة بمؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية، ومؤشرات استخدام تلك الخدمات، فضلا عن مساهمة الشركات المالية (غير المصرفية في الشمول المالي وكذلك قياس المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق خلال مدة البحث. ويتطرق المبحث الثالث لدور مبادرات البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي في العراق. وأختتم البحث بعدد من الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي

1. **تعريف الشمول المالي**: هناك العديد من التعاريف للشمول المالي، وذلك باختلاف النظرة اليه فهناك من يعرفه بأنه عبارة عن إتاحة المجال لاستخدام الخدمات المالية كافة لمختلف فئات المجتمع بالوسائل الرسمية بما في ذلك فتح الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات التأمين، خدمات الدفع والتحويل (فهد والعكيدي، 2019: 417).

كما يعرفه آخرون بأنه: النظام الذي يقوم على أساس مدى قدرة الأفراد على الوصول واستخدام المنتجات المالية والمصرفية المتاحة في السوق والملائمة لاحتياجات الزبائن بمختلف فئاتهم وتمكينهم من العيش في حياة اجتماعية كريمة وبمستوى اقتصادي معقول (هوجان واخرون، 2021: 62)

ويعرفه البنك المركزي العراقي بأنه: وصول الخدمات المالية والمصرفية المتاحة إلى أكبر عدد من الأفراد وقطاع الأعمال وبتكاليف مناسبة بما يساهم في استدامة التنمية. (عبد النبي، 2018: 2)

كذلك يعرفه البنك الدولي بأنه: نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية). (شنبي وبن الخضر، 2018: 106)

كما يعرف كل من (OECD) والشبكة الدولية المنبثقة عنها للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه: العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة. وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي). (حسيني، 2020: 100)

بينما يعرفه مجموعة العشرين ومؤسسة التحالف المالي (AFI) بأنه: تعزيز وصول واستخدام فئات المجتمع كافة وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع حاجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة. (دكروري، 2021، 7)

2. **أهمية الشمول المالي:** تكمن أهمية الشمول المالي في آثاره الايجابية على الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي

ويمكن تلخيص آثار زيادة الشمول المالي في النقاط الآتية:

أ. تعزيز جهود التنمية الاقتصادية: حيث أن هناك علاقة طردية بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي، كما أثبتت الدراسات أن تعميق الخدمات المالية يعد من أوجه انعدام المساوات بين الأفراد، وأن توفير خدمات التمويل الأصغر ساعد كثيراً على إيجاد فرص العمل خارج الإطار الحكومي إذ تصل نسبته إلى (50%)، وكذلك فإن الشمول المالي يقلل من تكاليف تقديم الخدمات العامة والتي تتميز بكفاءة أكبر عند تقديمها. (الدريعي، 2018: 113)

ب. تعزيز استقرار النظام المالي: حيث يلعب الشمول المالي دوراً هاماً في تدعيم وتعزيز الاستقرار المالي، حيث أن اعتماد المواطنين على المصارف في تعاملاتهم المالية يزيد من حجم الودائع المتوفرة لدى تلك المصارف مما يرفع من قدرتها على امتصاص الصدمات المالية، ويزيد في الوقت نفسه من قدرتها على التوسع في منح القروض، غير أن هذا التوسع يجب أن يقترن برقابة مصرفية فعالة من أجل تدعيم الاستقرار في القطاع المالي والمصرفي (طرشي وآخرون 2019: 123).

ج. تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: حيث أظهرت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة، والاستثمار في التعليم، فضلا عن تحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية لفتة وحسين، 2019: 84).

د. أتمتة النظام المالي: يتطلب توسيع وانتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها المزيد من أتمتة هذه الخدمات وبما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي يشهدها العالم خلال القرن الواحد والعشرين. حيث أن زيادة الاعتماد على

الخدمات المالية الالكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبكلفة أقل، كما ستفيد المضام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي. (نعمة وحسن، 2018: 31)

3. **أهداف الشمول المالي:** يهدف الشمول المالي الى تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين وتقليل نسب البطالة، وتمكين فئة الشباب والنساء مالياً وذلك من خلال (ضيف، 2020: 476-477)

أ. رفع نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة من المجتمع وذلك من خلال تنمية الثقافة والمعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل، وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي والمصرفي.

ب. تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع الى الخدمات والمنتجات المالية ومصادر التمويل والاستفادة منها خاصة في المناطق الريفية والمناطق المهمشة.

ج. توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات والمنتجات وذلك حماية لحقوقهم.

د. دعم التحول من الاعتماد على المدفوعات النقدية كوسيلة لتسوية المعاملات المالية والتجارية الى نظام حديث يعتمد على التسوية المصرفية الالكترونية وذلك لتشجيع دخول الأنشطة غير الرسمية في القطاع الرسمي للحد من الأنشطة غير المشروعة ومكافحة ظاهرة غسيل الأموال.

4. **متطلبات تحقيق الشمول المالي:** لتحقيق الشمول المالي فإنه لابد لأية دولة من القيام بما يأتي: (عوض، 2021:3)

أ. دراسة السوق المصرفي بصورة جيدة ومتجددة لمعرفة مدى جدوى الخدمات المصرفية المتاحة، ومدى تناسبها مع متطلبات وحاجات جميع فئات وشرائح المجتمع.

ب. العمل على إطلاق خدمات جديدة تغطي كافة الحاجات المصرفية لجميع فئات المجتمع.

ج. متابعة العملاء (الزبائن) لمعرفة مدى رضائهم عن الخدمات المتاحة، وتوفير كل المعلومات التي يحتاجونها عن حساباتهم.

د. توفير الخدمات الاستشارية للعملاء ومساعدتهم في اختيار الخدمات الأكثر ملائمة لهم والتي تساعدهم في إدارة أموالهم بطريقة سليمة.

ه. العمل على تفعيل دور الجهات الرقابية المختلفة مما يكسب ثقة العملاء بالخدمات المقدمة.

5. **تحديات (معوقات) الشمول المالي:** هناك عدد من المعوقات التي تعرقل تعزيز الشمول المالي في البلدان النامية كما ما يأتي: (الفتلاوي، 2019: 27-28) و(الحسناوي ومهدي، 2020: 39).

أ. غياب التنسيق بين القوانين والتشريعات الدولية وعدم تطابقها مع واقع الشمول المالي في معظم الدول النامية. مثل قانون مكافحة غسيل الأموال، قانون أعرف عميلك

ب. قانون الضرائب الأمريكي (FATCA) ومتطلبات توصيات لجنة بازل.

ج. عدم الاستقرار الاقتصادي، والتي تؤدي إلى أزمات مالية ونقدية مما تؤثر في التقليل من فرص الأئتمان والخدمات المالية والمصرفية الأخرى في ضوء تقلبات أسعار الفائدة وسعر الصرف.

د. تخلف البنية التحتية المالية، والمتعلقة بقواعد البيانات والتشريعات القانونية اللازمة الضمان العمل المصرفي.
ه. ارتفاع تكاليف الخدمات المالية والمتمثلة بالرسوم المرتفعة، والضمانات العينية المطلوبة للحصول على الخدمات المالية من القطاع المالي والمصرفي الرسمي.
و. ضعف الانتشار المصرفي، وخصوصاً في المناطق الريفية والمناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة.
ز. ضعف الثقة بالقطاع المالي والمصرفي، فضلا عن الاعتبارات الدينية والتي تحرم التعامل مع بعض الخدمات المالية والمصرفية التي فيها شبهة الربا المحرمة شرعاً.

6. مؤشرات الشمول المالي: اتفقت قادة دول مجموعة العشرين (G20) في قمة لوكاس مابوس في يونيو 2012 على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاثة أبعاد رئيسية وهي:

أ. الوصول الى الخدمات المالية: يشير هذا البعد الى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة فتح الحساب أو الحصول على قرض مصرفي فضلا عن ميزة القرب من نقاط الخدمات المصرفية "كالفروع وأجهزة الصراف الآلي...الخ". ويمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول الى الخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية، إذ ان توفر تشكيلة من الفروع المصرفية التي تقدم مختلف الخدمات المصرفية من أهم العوامل التي تجذب الزبائن إلى الاستفادة من هذه الخدمات. ففي ظل حدة التنافس بين المصارف على استقطاب الزبائن الجدد إليها، فأن هؤلاء الزبائن بدأوا يبحثون سبل الراحة التي يوفرها كل مصرف لتقديم الخدمات المصرفية، ومن ثم فأن الزبون أصبح حراً في اختيار المكان الذي يتناسب معه في إمكانية الوصول اليه. (عجوز، 2017: 12)

ب. استخدام الخدمات المالية: حيث يشير هذا البعد إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، ويتم قياسها من خلال المؤشرات الآتية (بوطلاعة وآخرون، 2020: 148):

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.
- عدد حملة بوليصة التأمين لكل ألف شخص من البالغين.
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات محلية أو دولية.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب مصر في بشكل دائم ومتواصل.
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية.

ج. جودة الخدمات المالية: تعد عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، إذ إن هذا البعد ليس بعداً واضحاً ومباشراً، لوجود العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية، مثل تكلفة الخدمات، ووعي العميل، وفعالية آلية التعويض، فضلا عن خدمات حماية العميل والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق فضلا عن عوامل غير ملموسة مثل ثقة العملاء. (علي، 2018: 228-227)

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 524-549
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.30

7. **دور المصارف المركزية والجهات الرقابية في تعزيز الشمول المالي:** تؤدي المصارف المركزية والجهات الرقابية الأخرى مثل هيئات أسواق المال دوراً هاماً في تعزيز الشمول المالي وذلك من خلال: (صندوق النقد العربي وأخرى، 2017: 7) - وضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها، وتذليل العقبات من جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية إلى مستخدميها

أ. العمل على تقنين القنوات غير الرسمية واخضاعها لرقابة وإشراف الجهات الرقابية.

ب. العمل على إنشاء وتطوير قنوات إضافية للخدمات المالية التقليدية، باستخدام التكنولوجيا الحديثة، مع متابعة المخاطر التي قد تنشأ عنها بهدف الوصول الى كافة أطياف المجتمع.

ج. تحسين البنية التحتية المالية من خلال إنشاء مكاتب الاستعلام الائتماني وتطوير نظم الدفع والتسوية والوساطة المالية.

د. تحفيز القطاع المالي على تعزيز التوعية ونشر الثقافة المالية، خاصة بين فئة الشباب.

المبحث الثاني: تحليل وقياس الشمول المالي في العراق للمدة (2010-2020)

1. مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية

أ. **الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية:** بحث الكثير من المصرفيين عن مبدأ الانتشار المصر في عبر نماذج متعددة، فهناك نماذج تطرقت إلى عملية الانتشار بطريقة أو بأخرى. فمثلاً نموذج كاميرون الذي وضع في عام 1967 تم بنائه على مبدأ عرفت دولياً بالكثافة، إذ يقيس الكثافة المصرفية بعدد السكان إلى إجمالي عدد الفروع، أما الانتشار المصرفي فيقاس بعدد الفروع إلى عدد السكان. فإذا كان يساوي (1) فهو العدد المثالي للتوزيع، أما إذا كان أكبر من (1) فهناك انحراف موجب بمعنى أن هناك انتشاراً كبيراً للمصارف قد يكون أكبر من الحاجة إليه، مما يشكل عبئاً كبيراً من حيث التكلفة على المصارف، ومن ثم انخفاض الربحية. أما إذا كان أقل من (1) فهناك انحراف سلبي، بمعنى أن انتشار المصارف حسب هذا النموذج غير كاف. ومن ثم لا تصل الخدمات المصرفية إلى شريحة معينة من السكان ممن هم في حاجة إلى هذه الخدمات. (الفتلاوي 2019: 85-86)

جدول (1): الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق (2010-2018)

السنوات	عدد السكان (ألف نسمة)	عدد فروع المصارف	الكثافة المصرفية (ألف نسمة لكل فرع)	الانتشار المصرفي (مصرف لكل مائة ألف نسمة)
2010	32489	912	35.62	2.80
2011	33338	929	35.89	2.78
2012	34027	935	36.39	2.75
2013	35095	1042	33.68	2.96
2014	36000	1024	35.16	2.84
2015	36933	854	43.24	2.31
2016	37883	866	43.74	2.29
2017	37140	843	44.05	2.27
2018	38200	865	44.16	2.26
2019	39300	888	44.25	2.25
2020	40150	891	45.06	2.21

والجدير بالذكر هنا هو أنه على الرغم من التطور النسبي في عدد المصارف العاملة في العراق خلال مدة البحث، إلا أنه لم يؤد إلى تحسن في تقديم الخدمات المصرفية للمواطنين، لأن العبرة ليست فقط في عدد المصارف وإنما في الانتشار المصرفي وتغطيتها لأكبر مساحة من البلد ومن ثم وصول الخدمات المصرفية إلى أكبر عدد ممكن من السكان، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال زيادة فتح فروع لتلك المصارف في مناطق خارج مراكز المحافظات والمدن الرئيسية. لكنه يلاحظ من الجدول رقم (1) أنه على الرغم من ارتفاع طفيف في عدد فروع المصارف في العراق من (912) فرعاً سنة 2010 الى (1042) فرعاً سنة 2013، والذي أدى إلى تحسن نسبي طفيف في كل من الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي، حيث انخفضت الكثافة المصرفية من (35.62) ألف نسمة سنة 2010 إلى (33.68) ألف نسمة سنة 2013، وكذلك فقد ارتفع الانتشار المصرفي من (2.80) مصرفاً لكل مائة ألف نسمة سنة 2010 إلى (2.96) مصرفاً لكل مائة ألف نسمة سنة 2013. إلا أن عدد فروع المصارف بدأ بالتراجع منذ سنة 2014 وخصوصاً سنة 2015 والتي سجلت أقل مستوى له خلال مدة البحث بحيث بلغ (854) فرعاً وذلك بسبب إندماج فروع المصارف أو غلقها في بعض المحافظات الغربية ووسط العراق نتيجة تردي الوضع الاقتصادي وفقدان الدولة سيطرتها على المحافظات الغربية ونينوى ومناطق في محافظتي صلاح الدين وديالى، وأدى هذا الانخفاض في عدد فروع المصارف إلى تدهور كبير في مؤشري الكثافة والانتشار المصرفيين، حيث ارتفعت الكثافة المصرفية من (33.68) ألف نسمة سنة 2013 الى (45.06) ألف نسمة سنة 2020، وكذلك انخفاض الانتشار المصرفي من (2.96) مصرفاً لكل مائة ألف نسمة سنة 2013 إلى (2.21) مصرفاً لكل مائة ألف نسمة من السكان سنة 2020. حيث بلغ متوسط كل من مؤشري الكثافة المصرفية والانتشار المصرفي (39.97) ألف نسمة و(2.57) مصرفاً لكل مائة ألف نسمة لكل منهما على التوالي خلال مدة البحث (2010-2020). حيث أن النسبة المعيارية للكثافة المصرفية هي (1000) شخص لكل فرع، وكذلك الحال بالنسبة لمؤشر الانتشار المصرفي، فعند مقارنة هذا المؤشر (الانتشار المصرفي) في العراق مع عدد من الدول العربية يتبين حجم التخلف في هذا المجال، حيث بلغ (24.7) في المغرب و(24.1) في لبنان و(15.1) في الاردن و(8.6) في السعودية و(5.2) في الجزائر لسنة 2016، البنك المركزي العراقي، 2017، (93) بينما كان (2.29) في العراق لنفس السنة.

إن ارتفاع قيمة مؤشر الكثافة المصرفية من جهة، وانخفاض قيمة مؤشر الانتشار المصرفي في العراق من جهة أخرى يؤشر تخلف النظام المصرفي، والذي ينعكس على انخفاض وجودة الخدمات المصرفية وتراجع كفاءة الأداء المصرفي والذي نتج عنه عدم قدرة الجهاز المصرفي في إقناع أفراد المجتمع وتثقيفهم بضرورة التعامل المصرفي بسبب عدم قدرته على تلبية حاجات العملاء بالشكل المطلوب.

ب. **مؤشر خدمات الدفع الالكتروني إلى عدد سكان ومساحة العراق**: يعد نظام المدفوعات القناة التي تتدفق من خلالها الموارد المالية، ومن ثم فأنه يلعب دوراً مهماً في الأسواق الحديثة وذلك عبر توفير مجموعة من الآليات التي يمكن من خلالها تسوية المعاملات بسهولة ويسر. وتتمثل قنوات الدفع المصرفي الإلكتروني في العراق بأشكالها وأنواعها المحدودة والمتمثلة بالصرافات الآلية ونقاط البيع الإلكترونية المستعملة من قبل بعض المؤسسات والشركات التجارية التي اقتصر عملها على إجراء بعض العمليات الألكترونية البسيطة مثل دفع رواتب موظفي بعض المؤسسات الحكومية والخاصة، سداد فواتير بعض الخدمات، سداد فواتير بعض السلع في الأسواق والمولات التجارية

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 524-549
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.30

جدول (2): انتشار خدمات الدفع الإلكتروني إلى عدد سكان ومساحة العراق(2010-2020)

السنوات	عدد أجهزة POC لكل ألف من البالغين	عدد أجهزة POS لكل مائة ألف من البالغين	عدد أجهزة ATMلكل 100ألف	عدد أجهزة POC لكل 25ألف	عدد أجهزة POS لكل 25ألف	عدد فروع المصارف لكل 25 ألف
2010	-	-	-	-	2.1	2.1
2011	15.0	-	2.3	1.1	11.5	2.1
2012	14.6	-	2.3	1.1	11.5	2.2
2013	8.6	-	2.2	1.1	6.9	2.4
2014	8.3	-	1.5	0.8	6.9	2.4
2015	8.1	-	2.9	1.3	6.9	2.0
2016	7.9	-	2.9	1.5	6.9	2.0
2017	13.8	2.5	1.8	1.5	11.7	2.1
2018	17.3	5.8	2.3	1.8	15.1	2.0
2019	29.7	5.7	2.6	2.3	26.6	2.0
2020	32.2	9.8	2.9	2.7	29.5	2.0
متوسط المدة 2010-2020	16.5	6.0	2.3	1.5	13.4	2.1

حيث يلاحظ من الجدول رقم (2) بأن نسبة أجهزة ATM لكل 100 ألف من البالغين بلغت (2.3) للسنوات 2011-2013، لتبدأ بعدها بالانخفاض إلى (1.5) سنة 2014 وهي أدنى حد لها خلال مدة البحث، ولعل ذلك بسبب الأوضاع السياسية التي شهدها العراق وفقدانه للسيطرة على مناطق واسعة من البلد، ثم بدأت هذه النسبة بالأرتفاع الى (2.6) و(2.9) في السنتين 2015 و2016، لتبدأ بالانخفاض سنة 2017 الى (1.8) ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى إلى أن وصلت إلى (2.9) سنة 2020. عموماً بلغ متوسط نسبة عدد أجهزة ATM لكل 100 ألف من البالغين من السكان (2.3) خلال مدة البحث (2010-2020) والتي تعد منخفضة جداً وتؤشر ضعف الشمول المالي في العراق وفق هذا المؤشر مقارنة بالدول العربية في هذا المجال.

أما فيما يتعلق بخدمات (POC) وهو الجهاز المستخدم في دفع رواتب موظفي ومنتسبي المؤسسات الحكومية والخاصة، فإن نسبة هذه الأجهزة لكل 100 ألف من البالغين بلغت (15) سنة 2011 لتبدأ بعدها بالانخفاض المستمر حتى وصلت إلى (7.9) سنة 2016، لكن الملاحظ بأن هذه النسبة بدأت بالارتفاع منذ سنة 2017 حيث بلغت (13.8) واستمرت بالارتفاع حتى وصلت إلى أقصى حد لها والبالغة (32.2) سنة 2020. عموماً فقد بلغ متوسط نسبة عدد أجهزة (POC) لكل 100 ألف من السكان البالغين (16.5) خلال مدة البحث، وهي نسبة متواضعة أيضاً.

وفيما يتعلق بعدد أجهزة البيع (POS) الخاصة بسداد فواتير بعض الخدمات وكذلك بعض السلع في الأسواق والمولات التجارية، فإنها بدأت استخدامها منذ سنة 2017. حيث بلغ (2.5) جهاز لكل 100 ألف من السكان البالغين في تلك السنة، ليستمر في الارتفاع في السنوات اللاحقة "عدا سنة 2019 والذي شهد انخفاضاً طفيفاً جداً" ليصل إلى أقصى حد له سنة 2020 والبالغ (9.8) جهاز لكل 100 ألف من البالغين سنة 2020 وسجل متوسط نسبة عدد أجهزة البيع (POS) لكل 100 ألف من

السكان البالغين (6.0) خلال المدة (2017-2020) وهي تعد نسبة قليلة جداً وتؤشر أيضاً ضعف الشمول المالي وفق هذا المؤشر.

أما بالنسبة لمؤشر خدمات الدفع الإلكتروني لكل 1000كم2 من مساحة العراق (الانتشار الجغرافي للأجهزة) فإنه يلاحظ من الجدول رقم (2) نفسه بأن نسبة أجهزة (ATM) الى 1000كم2 من مساحة العراق تتراوح بين (0.8 و1.5) خلال السنوات (2011 (2017) وهي نسبة قليلة بطبيعة الحال، إلا أنه يلاحظ بأن هذه النسبة شهدت تحسناً نسبياً في السنوات (2018-2020)، حيث سجلت (2.7) جهاز لكل 1000كم2 من مساحة العراق وهي أعلى حد لها خلال مدة البحث. حيث بلغ متوسط هذه النسبة (1.5) خلال مدة البحث، والتي تعد نسبة منخفضة جداً ويؤشر ضعف الشمول المالي في العراق وفق هذا المؤشر أيضاً.

أما فيما يتعلق بنسبة أجهزة (POC) لكل 1000 كم 2 من مساحة العراق، فأنها سجلت في السنتين 2011 و2012 (11.5) لتبدأ بالانخفاض في السنوات اللاحقة بحيث بلغت (6.9) في السنوات (2013-2016)، إلا أنها بدأت بالارتفاع منذ سنة 2017 واستمرت بالارتفاع حتى وصلت إلى أعلى حد لها سنة 2020 والبالغة (29.5). وبشكل عام فقد بلغ متوسط هذه النسبة (13.4) جهاز (POC) لكل 1000كم2 من مساحة العراق خلال مدة البحث (2011-2020) وهي تعد نسبة قليلة أيضاً.

الحال بالنسبة لمؤشر نسبة عدد أجهزة البيع (POS) لكل 1000كم2 من مساحة العراق، فيلاحظ من الجدول رقم (2) نفسه بأن هذه النسبة بدأت عند (2.1) سنة 2017 واستمرت بالارتفاع إلى أن وصلت أقصى حد لها والبالغة (8.9). وبشكل عام فقد بلغ متوسط هذه النسبة (5.3) جهاز (POS) لكل 1000 كم 2 من مساحة العراق خلال مدة البحث (2017-2020) وهي تعد نسبة قليلة أيضاً.

عموماً يلاحظ بان نسبة استخدام الخدمات الالكترونية في العراق مرت بفترتين، حيث شهدت الفترة الأولى والممتدة بين (2011-2016) انخفاضاً مستمراً في استخدام تلك الخدمات سواء من حيث نسبتها إلى عدد السكان البالغين أو الى مساحة العراق. أما الفترة الثانية والممتدة بين السنوات (2017-2020) فإنها شهدت تحسناً وتطوراً في استخدام الخدمات الالكترونية سواء من حيث عدد السكان البالغين أو من حيث مساحة العراق، والذي يؤشر تحسناً نسبياً في هذا المجال بعد سنة 2017، على الرغم من أنها ضعيفة جداً خلال مدة البحث ككل، والذي يؤشر ضعف الشمول المالي في العراق خلال مدة البحث، وذلك عند مقارنتها مع عدد من الدول العربية وكما هو واضح في الشكل رقم (1).

الشكل(1)

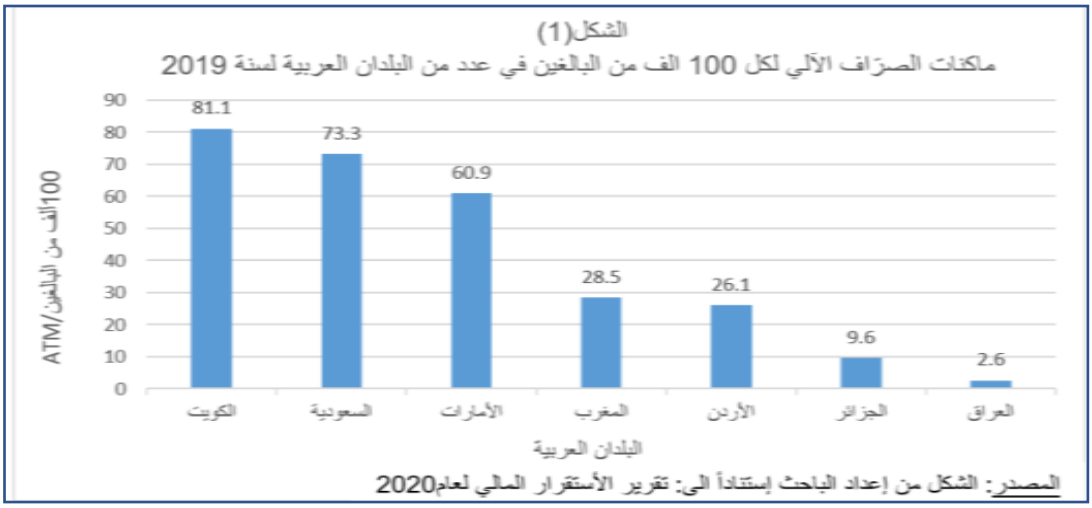

المصدر: الشكل من إعداد الباحث إستناداً الى: تقرير الأستقرار المالي لعام2020

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 524-549
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.30

2. مؤشرات استخدام الخدمات المالية

أ. **العمق المصرفي في العراق**: هناك عدد من المؤشرات المستخدمة في قياس تطور الجهاز المصرفي العمق المصرفي)، ويعد مؤشري" نسبة الائتمان إلى القطاع الخاص الى الناتج المحلي الأجمالي" و" نسبة ودائع القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الأجمالي " من المؤشرات المستخدمة لقياس العمق المصرفي.

❖ **العمق المصرفي للأئتمان الممنوح للقطاع الخاص:** حيث يعد هذا المؤشر أحد المؤشرات المستخدمة بشكل واسع في الأدبيات المالية والمصرفية لقياس كفاءة المصارف التجارية، من خلال منح القروض إلى الاستثمار التي تحقق عوائد عالية، على أساس أن زيادة نسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الأجمالي تعبر عن تطور وكفاءة النظام المصرفي ومدى توسع الخدمات المصرفية كانعكاس لتطور الوساطة المصرفية في الاقتصاد من خلال سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية وانخفاض تكلفتها (أحمد، 2020: 302).

إن معظم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الموجه نحو القطاعات الاقتصادية الانتاجية يعزز من قدرة هذه القطاعات، ويضمن لها توفير السيولة اللازمة. لذلك فإن ارتفاع نسبة الائتمان الموجه للقطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي، يشير إلى تعزيز مؤشرات العمق المالي والمصرفي، وتقوية الروابط بين القطاع المصرفي والاقتصاد الحقيقي (عزام، 2017: 40)

جدول (3): العمق المصرفي والائتمان النقدي ولودائع القطاع الخاص في العراق(2010-2020)

السنة	المتغير المصرفي (1)	ائتمان القطاع الخاص (%) (2)	ائتمان القطاع الخاص غير النفطي (%) (3)	نسبة (3)/(1) (%) (4)	نسبة (2)/(3) (%) (5)	ودائع القطاع الخاص (%)	العمق المصرفي (%)
2010	8.5	13.7	-	159.3	-	5.3	8.6
2011	11.4	34.1	32.8	212.3	33.3	5.4	8.6
2012	16.9	21.8	15.1	194.3	5.8	7.4	8.3
2013	19.6	24.5	21.5	272.6	6.2	9.0	9.0
2014	17.7	24.7	18.5	259.8	6.8	9.7	9.5
2015	18.1	23.6	18.7	209.4	6.6	38.7	11.3
2016	19.0	23.7	22.8	221.7	6.4	11.5	11.5
2017	19.5	26.2	22.6	221.2	7.8	11.8	11.8
2018	19.1	27.4	26.6	268.9	7.5	10.2	10.2
2019	20.0	29.2	27.4	262.9	7.6	11.1	11.1
2020	25.8	36.0	29	198.8	13.0	18.1	18.1
متوسط 2010-2020	17.4	24.4	11.3	229.5	7.6	12.9	10.7

يلاحظ من الجدول رقم (3) بأن مؤشر العمق المصرفي (نسبة الائتمان النقدي للقطاع الخاص) شهد ارتفاعاً مستمراً وبمعدلات طفيفة خلال السنوات (2010-2016) عدا سنة 2015،

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 524-549
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.30

وذلك بسبب كون معدلات النمو في الائتمان النقدي للقطاع الخاص أعلى من معدلات النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي في السنوات (2010-2012)

أو بسبب ارتفاع حجم الائتمان النقدي من جهة وانخفاض حجم الناتج المحلي الاجمالي من جهة أخرى كما في السنوات (2013-2016)، أما بالنسبة لسنة 2015 والتي شهدت ارتفاعاً في قيمة هذا المؤشر بنسبة (38.7%) فإنه يرجع إلى الانخفاض الكبير في حجم الناتج المحلي الاجمالي مقارنة ببقية السنوات وبنسبة (19.4 -). إلا أن الملاحظ أن مؤشر العمق المصرفي بدأ بالانخفاض في السنتين 2018 و2019 وذلك بسبب كون معدلات النمو في الائتمان المصرفي للقطاع الخاص أقل من معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي، والناجم عن تحسن الظروف الأمنية والاقتصادية وكذلك بسبب ارتفاع حجم الناتج النفطي جراء ارتفاع سعر النفط في سوق النفط الدولية، والذي إنعكس إيجاباً على حجم الناتج المحلي الاجمالي، على أساس أن الناتج النفطي يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي.

وسجل مؤشر العمق المصرفي للائتمان النقدي للقطاع الخاص ارتفاعاً كبيراً وغير مسبوق سنة 2020، حيث بلغ (13.0) وبنسبة نمو (71.1%) مقارنة بسنة 2019 وذلك بسبب ارتفاع حجم الائتمان النقدي للقطاع الخاص من جهة، و انخفاض حجم الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير وبنسبة (24.4) نتيجة انتشار وباء كوفيد -19 وما ترتب عليه من آثار اقتصادية سيئة على الاقتصاد العالمي عموماً والاقتصاد العراقي على وجه الخصوص كونه اقتصاد ربعي أحادي الجانب يعتمد بشكل كبير على إيرادات بيع النفط الخام والذي انخفضت بشكل غير مسبوق بسبب هبوط أسعار النفط في سوق النفط الدولية.

جدول (4)

السنة	لبنان	الامارات	الكويت	السعودية	مصر	قطر	الجزائر	الاردن	متوسط الدول العربية
2010	90.1	82.6	74.6	39.2	33.1	44.7	15.2	11.9	51.5
2011	89.7	80.8	60.8	34.1	39.8	13.7	10.8	72.5	49.7
2012	95.5	89.3	55.7	36.3	27.4	13.1	11.1	71.9	48.7
2013	90.5	93.3	59.8	40.2	26.2	15.9	9.6	71.3	49.7
2014	90.4	97.8	67.6	44.3	25.6	16.4	7.6	67.6	51.7
2015	85.6	100.5	98.5	55.9	26.3	20.7	7.1	67.7	59.3
2016	86.7	103.8	105.2	58.1	34.1	79.8	8.9	72.2	63.5
2017	86.7	105.8	98.7	54.0	28.5	77.3	8.8	76.1	62.3
2018	85.3	-	89.3	-	25.0	80.4	9.4	76.4	55.8
2019	87.3	-	-	-	24.0	100.6	9.2	76.9	54.0
2020	96.3	-	-	-	27.0	138.9	7.9	83.1	63.8
متوسط 2010-2020	89.5	95.4	78.9	45.3	28.0	68.7	20.7	9.3	55.5

عموماً فقد بلغ متوسط قيمة مؤشر العمق المصرفي للائتمان النقدي للقطاع الخاص في العراق (7.6%) خلال مدة البحث (2010-2020)، والذي يعد منخفضاً جداً عند مقارنته مع متوسط قيمة مؤشر العمق المصرفي مجموعة من الدول العربية والذي بلغ (55.5%) خلال نفس المدة، وكما هو موضح في الجدول رقم (4)، حيث يتبين من هذه المقارنة مدى تخلف النظام المصرفي في العراق كونه يحتل المركز الأخير من بين تلك الدول وبفارق كبير، ويعد أيضاً مؤشراً سلبياً على مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل النشاط الحقيقي في الاقتصاد العراقي

❖ **العمق المصرفي لحجم ودائع القطاع الخاص:** يقيس هذا المؤشر " نسبة ودائع القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الأجمالي"، ويعد مؤشراً هاماً لقياس كفاءة الجهاز المصرفي في استقطاب ودائع القطاع الخاص وتوظيفها في خدمة أهدافه من خلال منح الائتمان للقطاع الخاص ليحافظ على دورة الدخل في الاقتصاد من خلال استثمار هذه الأموال والمساهمة في عملية النمو والتنمية الاقتصادية. بحيث كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما كان الجهاز المصر في أكثر كفاءة في الاقتصاد.

يلاحظ من الجدول رقم (3) نفسه بأن العمق المصرفي لحجم ودائع القطاع الخاص شهد ارتفاعاً مستمراً وبمعدلات طفيفة خلال السنوات (2010-2017) عدا سنة 2012، وذلك بسبب كون معدلات النمو في ودائع القطاع الخاص أعلى من معدلات النمو السنوي

في الناتج المحلي الاجمالي في السنوات (2010-2012) أو بسبب انخفاض حجم الناتج المحلي الاجمالي كما في السنوات (2014-2016) والناجم عن انخفاض سعر النفط الخام في سوق النفط الدولية من (96.29) دولار للبرميل 2014 (Opec, 2016: 21) سوق النفط الدولية من (96.29) دولار للبرميل سنة إلى (40.76) دولار للبرميل سنة 2016 ،2018 Opec)، أو لكون معدل النمو في ودائع القطاع الخاص أعلى من معدل النمو السنوي في حجم الناتج المحلي الاجمالي كما في سنة 2017. لكن الملاحظ أن العمق المصر في لودائع القطاع الخاص تراجع إلى (10.2) سنة 2018 بسبب كون معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي أعلى من معدل النمو في ودائع القطاع الخاص بسبب تحسن سعر النفط الخام ووصوله الى (69.7) دولار للبرميل في تلك السنة (2020,11 ،Opec). وعاود العمق المصرفي ارتفاعه في السنتين 2019 و2020، بحيث وصل إلى أعلى حد له سنة 2020 والبالغ (18.1) وهو أعلى حد له خلال مدة البحث، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في حجم الناتج المحلي الاجمالي وخصوصاً سنة 2020 بحيث وصل إلى مستويات متدنية جداً نتيجة انتشار وباء كوفيد 19 وما ترتب عليه من آثار اقتصادية سيئة على الاقتصاد العالمي عموماً والاقتصاد العراقي على وجه الخصوص كونه اقتصاد ريعي أحادي الجانب يعتمد بشكل كبير على إيرادات بيع النفط الخام والذي انخفضت بشكل غير مسبوق بسبب هبوط أسعار النفط في سوق النفط الدولية.

عموماً فقد بلغ متوسط قيمة مؤشر العمق المصر في لودائع القطاع الخاص في العراق (10.7%) خلال مدة البحث (2010-2020). والذي يعدّ أيضاً منخفضاً كما هو الحال بالنسبة للعمق المصرفي للائتمان الممنوح للقطاع الخاص، والذي بدوره يعتمد أصلاً على حجم الودائع الموجودة لدى المصارف باعتبارها أهم مصادر تمويل أنشطتها، والمكون الرئيس لموجوداتها.

ب. **عدد حسابات الودائع الى عدد البالغين من السكان:** تمثل الودائع أهم مصدر من مصادر أموال المصارف التي يمكن أن تستخدمها للقيام بنشاطاتها الأساسية، وهي التي يمكن أن تسهم بشكل كبير في تلبية متطلبات الشمول المالي. ويعد المؤشر الأكثر استخداماً في قياس الشمول المالي.

جدول (5):

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	متوسط المدة (2010-2018)
نسبة الحسابات المصرفية (%)	2.5	2.8	3.0	3.2	3.6	5.4	6.8	5.5	5.4	4.34

فمن خلال الجدول رقم (5) يتبين بأن نسبة السكان البالغين (فوق السن 15 سنة) الذين يمتلكون حسابات مصرفية بلغت (2.5) سنة 2010 وأنها بدأت بالارتفاع المستمر حتى بلغت (6.8) سنة 2016، لتبدأ بعدها بالانخفاض إلى أن وصلت (5.4%) سنة 2018. حيث بلغ متوسط هذه النسبة (4.34%) خلال المدة (2010- (2018) وهي نسبة قليلة جداً مقارنة بنفس النسبة في البلدان العربية إذ بلغت (80%) في الكويت و(72) في السعودية و(45%) في لبنان و(42%) في الأردن و(33%) في مصر وذلك سنة 2018 البنك المركزي العراقي 2018 (103) وإن انخفاض هذه النسبة في العراق يعود إلى عدد من المعوقات منها قلة عدد فروع المصارف ومن ثم صعوبة الوصول اليها، وكذلك ارتفاع كلفة فتح الحسابات المصرفية، وضعف الثقة بالجهاز المصرفي، فضلا عن لكثرة الوثائق المطلوبة لفتح الحساب. واستناداً إلى بيانات البنك الدولي فإن مؤشري الثقة بالجهاز المصرفي وقلة عدد فروع المصارف (بعد المسافة بين المصرف وموقع السكن عاملان مؤثران في فتح الحسابات المصرفية، حيث بلغت نسبة هذين المؤشرين في العراق (24) لكل منهما، وهي الأكبر بين الدول العربية المختارة البنك المركزي العراقي 2018 (104) فضلا عن قلة عدد فروع المصارف فأن نسبة كبيرة منها تتركز في مراكز المحافظات، وبالذات في محافظة بغداد حيث أن (38.7% من إجمالي فروع المصارف تركزت فيها سنة 2016. (البنك المركزي العراقي، 2016 (83)

ج. **عدد حسابات القروض إلى عدد البالغين من السكان:** ويعد مؤشر حسابات القروض أيضاً من المؤشرات المهمة لقياس مستوى الشمول الماس وكفاءة المؤسسات المالية والمصرفية في أي بلد.

جدول (6)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة الحسابات المصرفية (القروض) للبالغين (فوق سن 15 سنة)	**0.5**	**0.8**	**1.1**	**1.2**	**0.9**	**1.1**	**0.9**
متوسط المدة (2010-2016)							

حيث يلاحظ من الجدول رقم (6) بأن نسبة عدد السكان البالغين (فوق السن 15 سنة) الذين يمتلكون حسابات مصرفية في العراق بلغت (0.5%) سنة 2010 لتبدأ بالارتفاع التدريجي وبشكل طفيف جداً لتصل إلى (1.3%) سنة 2014 وهي أعلى نسبة لها خلال المدة (2010-2016) وهذه السنوات شهدت ازدهارا مالياً في العراق وما تبعه من ارتفاع الطلب على القروض الاسكانية، الا أن هذه النسبة انخفضت كثيراً سنة 2015 لتصل إلى أدنى مستوى لها والبالغة (0.2) بسبب سوء الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية بعد الأحداث التي شهدها العراق منذ آب 2014. إلا أنها

عادت وارتفعت مرةً أخرى لتصل الى (1.1%) سنة 2016. لكنه يلاحظ بأن نسبة عدد السكان البالغين (فوق السن 15 سنة) الذين يمتلكون حسابات مصرفية في العراق بلغت (0.9%) خلال المدة (2010-2018) وهي نسبة قليلة جداً وتدل على أن الشمول المالي في العراق حسب هذا المؤشر أيضاً غير فعال وضعيف جداً، ولعل السبب في ذلك هو أن أغلب الشرائح المهمشة مالياً تفتقر الى ضمانات حقيقية كالأراضي والعقارات التس تضمن لهم حق الحصول على القروض من المؤسسات المالية الرسمية، فضلا عن عدم الثقة بالقطاع المصرفي، وضعف الوعي المصرفي، لذلك يكون الاعتماد على الأكثر على مصادر التمويل الغير رسمية كالعائلة والأصدقاء، والذي يساهم بدوره في تخفيض نسبة عدد حسابات القروض للبالغين.

3. **مساهمة الشركات المالية (غير المصرفية) في توفير الخدمات المالية (الشمول المالي):** تعد الشركات المالية غير المصرفية من المؤسسات التي تساهم بصورة فاعلة في تطوير الواقع المالي في أي اقتصاد، وهي صاحبة مهام مختلفة داخل الاقتصاد، منها شركات الدفع عبر الموبايل، إذ توجد ثلاث شركات تعمل داخل القطاع المالي في نهاية عام 2000، في حين توجد شركات مالية غير مصرفية يكون عملها إصدار - معالجة - تحصيل) داخل القطاع المالي، ويكون لها دور في توفير نقاط (POC وPOS) وإصدار البطاقات، وهي خاضعة لرقابة البنك المركزي، وإن هذه الشركات هي من تقوم بإصدار البطاقات الالكترونية وتزويد المصارف بها، لذلك فأن تطوير عمل هذه الشركات وزيادة نشاطها سينعكس إيجاباً على واقع الشمول المالي.

أ. **مساهمة شركات خدمات الدفع عبر الموبايل في توفير الخدمات المالية (الشمول المالي):** تعد عمليات الدفع عبر الموبايل من صور التطور المالي، حيث تسهل الكثير من العمليات المالية، وتساعد في إنجازها بسرعة ودقة. وفي هذا الإطار فقد منح البنك المركزي العراقي إجازة لشركتي آسيا حوالة، وزين كاش سنة 2017، وباشرتا بتقديم خدمات مالية متنوعة مثل تحويل الأموال، ودفع الفواتير، وشراء البطاقات الألكترونية، وتعبئة خطوط الدفع المسبقة، وعملية الايداع والسحب النقدي من وإلى المحفظة، عن طريق المراكز المعتمدة لدى الشركتين. وفي سنة 2020 حصلت شركة محفظة الناس على إجازة العمل من البنك المركزي أيضاً إلا أن حجم نشاطها في تلك السنة منخفض جداً بسبب حداثة تأسيسها وعملها. حيث يبين الجدول رقم (7) حجم النشاط المالي للشركات المذكورة مقاساً بنسبة المبالغ المحولة لكل منها.

جدول (7)

الشركة / السنة	2017	2018	2019	2020	متوسط المدة (2017-2020)
آسيا حوالة	73.9	53.6	26.2	30.7	46.1
زين كاش	26.1	46.4	73.8	69.3	53.9
محفظة الناس	0	0	0.03	0	0
الإجمالي	100	100	100	100	100

حيث يتبين من الجدول رقم (7) بأن شركة آسيا حوالة احتلت المرتبة الأولى في هذا المجال في السنتين 2017 و2018، والتي استحوذت على (73.9%) و(53.6%) من إجمالي المبالغ المحولة عن طريق الموبايل لكل منها على التوالي، لتأتي بعدها شركة زين

كاش وبنسبة (26.1) و(46.4%) للسنتين 2017 و2018. إلا أن هذه النسبة إنقلبت في السنتين 2019 و2020 لصالح شركة زين كاش، حيث استحوذت على النسبة الأكبر من المبالغ المحولة عبر الموبايل وبنسبة (73.8%) و(69.3%) في هاتين السنتين على التوالي، لتأتي شركة آسيا حوالة بعدها وبنسبة (26.2%) و(30.7%) لكل من هاتين السنتين على التوالي. ومن الجدول نفسه يتبين أن حصة شركة محفظة الناس من المبالغ المحولة عبر الموبايل لا تكاد تذكر، حيث بلغت نسبتها (0.03%) سنة 2020 وذلك بسبب حداثة تأسيسها وكما أسلفنا. أما خلال المدة (2017-2020) فقد احتلت شركة زين كاش المرتبة الأولى وبمتوسط نسبة مساهمة (53.9%)، لتأتي شركة آسيا حوالة بالمرتبة الثانية وبمتوسط نسبة مساهمة بلغت (46.1%) في تحويل المبالغ عن طريق الموبايل.

الشكل(2)
نسبة المبالغ المحولة من شركات الدفع عبر الموبايل (2017-2020)

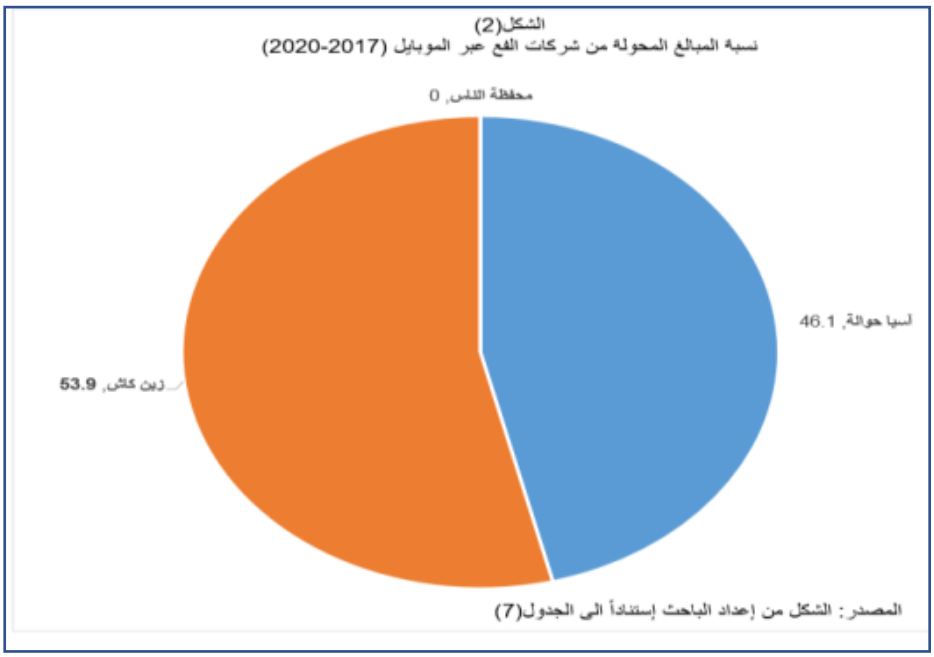

المصدر: الشكل من إعداد الباحث إستناداً الى الجدول(7)

وفيما تتعلق بنسبة ما تمتلكها الشركات الثلاث من المحافظ الألكترونية، فيتبين من الجدول رقم (8) بأنه على الرغم من هيمنة شركة آسيا حوالة في هذا المجال وتبوئها المرتبة الأولى خلال السنوات 2017 و2018 و2019 وبنسب (64.9%))567()575(خلال السنوات 2017 و2018 و2019 وبنسب (64.9%) ولكل منها على التوالي كذلك بالنسبة لمتوسط الفترة (2017-2020) وبنسبة (54.6%)، إلا أنها تواجه منافسة قوية من قبل شركة زين كاش والتي بدأت حصتها من المحافظ الالكترونية تشهد ارتفاعاً مستمراً وملحوظاً، حيث كانت (35.1%) سنة 2017 لترتفع إلى 42.5%) و(43.3%) في السنتين 2018 و2019، ثم قفزت)60.7(إلى 42.5%) و(43.3%) في السنتين 2018 و2019، ثم قفزت الى سنة 2020 لتتجاوز شركة آسيا حوالة وتحتل المرتبة الأولى وبنسبة ارتفاع (40.2%). ليبلغ متوسط نسبة حصتها من المحافظ الالكترونية (45.4%) خلال الفترة (2017- 2020). أما شركة محفظة الناس فقد بلغت حصتها (0.02%) من المحافظ الالكترونية فقط وذلك سنة 2020 وهي نسبة ضئيلة جداً لا تكاد تذكر وذلك بسبب حداثة تأسيسها وعملها.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 524-549
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.30

جدول (8):

الشركة / السنة	2017	2018	2019	2020	متوسط المدة (2017-2020)
آسيا حوالة	64.9	57.5	56.7	39.3	54.6
زين كاش	35.1	42.5	43.3	60.7	45.4
محفظة الناس	0	0	0.02	0	0
الإجمالي	100	100	100	100	100

إن انتشار مثل هذه الخدمات يعد من الأمور الايجابية التي تساعد في تطوير خدمات النظام المالي في البلد، وأن ازدياد التنافس بين الشركات ينعكس بالايجاب على التطور المالي. لذلك يجب العمل على زيادتها وتوسيعها خدمة للشمول المالي

الشكل(3)
نسبة المحافظ الألكترونية لدى شركات الدفع عبر الموبايل (2017-2020).

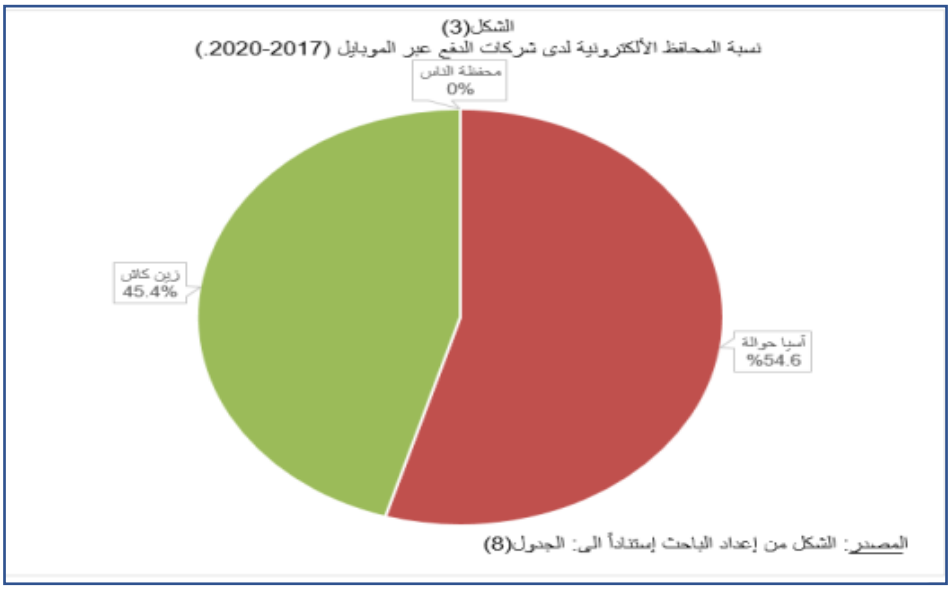

المصدر: الشكل من إعداد الباحث إستناداً الى: الجدول(8)

ب. مساهمة الشركات المالية غير المصرفية شركات الأصدار والمعالجة والتحصيل) في توفير الخدمات المالية (الشمول المالي): تعمل في العراق عدد من الشركات المالية التي تعمل على التحصيل والمعالجة والاصدار، وتوجد (6) شركات نشطة في نهاية عام 2020، ومن أجل معرفة مساهمة كل شركة من هذه الشركات في تقديم الخدمات المالية فلابد من قياس أداء هذه الشركات داخل النظام المالي، وسيتم ذلك عن طريق قياس الحركات التي قامت بها كل شركة من هذه الشركات داخل الاقتصاد من أجل قياس نشاطها ومعرفة أدائها

جدول (9):

الشركة / السنة	2018	2019	2020	متوسط المدة(2018-2020)
شركة العرب	18.6	78.2	86.3	61.0
شركة بوابة العراق	72.9	19.9	7.7	33.5
شركة أموال	8.5	1.6	5.7	5.3
الشركات الأخرى	0	0.3	0.3	0.2
الإجمالي	100	100	100	100

حيث يتبين من الجدول رقم (9) بأن شركة العرب تسيطر على سوق الخدمات المالية التي تقدمها للزبائن، على الرغم من أنها لم تسهم بنسبة كبيرة من أجمالي الخدمات المالية المقدمة للزبائن سنة 2018 والبالغة (18.6%)، الا أن هذه النسبة إرتفعت بشكل كبير لتصل الى (78.2%) سنة 2019، ثم إلى (86.3%) سنة 2020. حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها (61.0%) من إجمالي الخدمات المالية المقدمة للزبائن للسنوات (2018-2020). وتأتي شركة بوابة العراق بالمرتبة الثانية على الرغم من كونها متقدمة وبنسبة كبيرة جداً على شركة العرب سنة 2018 وبنسبة (72.9%) من إجمالي الحركات المالية المقدمة للزبائن، إلا أنها بدأت تفقد مركزها لصالح شركة العرب منذ سنة 2019 لتنخفض نسبة مساهمتها إلى (19.9) و(7.7%) في السنتين 2019 و2020. حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها (33.5%) للسنوات (2018-2020).

أما شركة أموال فإنها تأتي بالمرتبة الثالثة حيث أنها بدأت تساهم بنسبة (8.5%) من إجمالي الخدمات المالية المقدمة للزبائن سنة 2018 لتنخفض إلى (1.6%) سنة 2019 لترتفع مرة أخرى الى (5.7%) سنة 2020، بحيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها (5.3%) (2018-2020) للسنوات

أما الشركات الثلاثة المتبقية وهي كل من شركة البوابة الوطنية وشركة الشبكة الدولية وشركة يانا فأنها بدأت تقدم خدماتها منذ سنة 2019 ولم تسهم سوى بنسبة قليلة جداً لم تتجاوز (0.3%) في السنتين 2019 و2020. لذلك فقد بلغ متوسط نسبة مساهمتها للسنوات (2018-2020) (0.2%).

الشكل(4)
مساهمة الشركات المالية في تقديم الخدمات للزبائن (2018-2020)

المصدر: الشكل من إعداد الباحث إستناداً الى الجدول (9)

4. قياس المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة (2017-2020): يعد المؤشر التجميعي انعكاساً لمدى التقدم الحاصل في مستوى الشمول المالي، وذلك عن طريق استخدام مجموعة مؤشرات تأخذ قيماً وأوزاناً مختلفة من أجل الوصول الى النتيجة النهائية التي تحدد مدى ارتفاع أو انخفاض مؤشر الشمول المالي، وهناك طرق متعددة لقياس المؤشر التجميعي للشمول المالي، لذلك فقد تم إعتماد الأسلوب المستخدم من منظمة التحالف العالمي للشمول المالي Alliance for Financial Inclusion في قياس المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق، لكونه الأنسب في التطبيق في واقع حال العراق (البنك المركزي العراقي، 2020: 159).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 524-549
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.30

وتتراوح قيمة المؤشر التجميعي بين الصفر والواحد، أو بين الصفر والمائة في حالة تحويل القيمة إلى نسبة مئوية. فكلما اقتربت القيمة أو النسبة من الواحد أو المائة فإن هذا يعني وجود مستوى عال من الشمول المالي، والعكس صحيح.

جدول (10)

السنة / المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المؤشر	10.7	10.4	20.9	22.1	25.4	25.8

من خلال ملاحظة الجدول رقم (10) يتبين بأن نسبة المؤشر التجميعي للشمول المالي 2016 في العراق بلغت (10.7%) سنة 2015 لتنخفض قليلاً إلى (10.4%) سنة وهي نسبة قليلة جداً وتشير إلى مستوى متدني جداً من الشمول المالي، وقد يكون لسوء الأوضاع السياسية والأمنية في البلد دور في ذلك. إلا أن هذه النسبة بدأت تشهد ارتفاعاً ملحوظاً منذ سنة 2017، حيث ارتفعت إلى (20.9%) وبنسبة ارتفاع بلغت (101%) مقارنة بسنة 2016، واستمرت هذه النسبة بالارتفاع خلال السنوات اللاحقة إلى أن بلغت (25.8) سنة 2020، على الرغم من أن هناك ارتفاعاً طفيفاً في هذه النسبة بين سنتي 2019 و2020 ولعل ذلك بسبب التحديات التي واجهها الاقتصاد العراقي بسبب جائحة كورونا. وإن هذا الارتفاع في مستوى الشمول المالي خلال الفترة (2016-2020) يعود الى الزيادة الملحوظة في عدد الحسابات المصرفية نتيجة لسياسة توطين الرواتب، وكذلك الزيادة الملحوظة في عدد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع التي أخذت بالازدياد في السنوات الأخيرة وخصوصاً منذ سنة 2017، ومما ساعد على هذا الأمر أيضاً التحسن الأمني وإعادة بسط سيطرة الدولة على المناطق التي خرجت تحت سيطرتها منذ سنة 2014 إلى جانب الدور الكبير لمبادرات البنك المركزي العراقي في دعم الشمول المالي من خلال إطلاق مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (مبادرة 1 ترليون دينار) لمنح القروض الصغيرة والمتوسطة إلى المواطنين عن طريق المصارف الأهلية منذ سنة 2015. إلى جانب إطلاق مبادرة تمويل المشاريع الكبيرة (مبادرة 5 ترليون دينار) لتعزيز التنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق المصارف التخصصية وصندوق الأسكان وبنسبة فائدة منخفضة منذ سنة 2017. وهذا يعكس دور سياسات البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي، وزيادة ثقة وتعامل الأفراد مع القطاع المالي الرسمي.

الشكل(5)
المؤشر التجميعي للشمول المالي في العراق للمدة(2015-2020)

المصدر: الشكل من إعداد الباحث إستناداً الى: الجدول(10)

المبحث الثالث: دور مبادرات البنك المركزي العراقي في تعزيز الشمول المالي

إن الشمول المالي أصبح أحد أولويات البنك المركزي العراقي الذي يسعى الى تحقيق أهدافه لضمان تعزيز نظام مالي مستقر قائم على المنافسة الى جانب تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وأسهم البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي في العراق من خلال إطلاق مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التي بدأت منذ عام 2015 وبمبلغ (6.5) ترليون دينار.

1. **مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة**: أخذ البنك المركزي العراقي على عاتقه تنشيط الاقتصاد المحلي وتسريع نموه من خلال مجموعة من المبادرات التي يطلقها، وتعد مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي أطلقت عام 2015 بمبلغ (1) ترليون دينار إحدى هذه المبادرات والتي تمنح للمواطنين عن طريق المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي، وبنسبة فائدة قليلة لا تشكل عبئاً على المستفيدين من خلال مجموعة من التعليمات التي أصدرها، ولا يزال تجري التعديلات عليها بما يتوافق وخدمة الاقتصاد الوطني البنك المركزي العراقي، 2020 (148.

ومن الجدول رقم (11) يتبين بأن حجم المبالغ الممنوحة ضمن هذه المبادرة بلغ (6.0) مليار دينار فقط سنة 2015، ثم بدأ بالارتفاع المستمر خلال السنوات اللاحقة ولوبشكل طفيف إلى أن وصل إلى (79.2) مليار سنة 2019. لكن الملاحظ أن هذا المبلغ شهد طفرة كبيرة سنة 2020 بحيث ارتفع إلى (341.4) مليار دينار وهو أقصى حد له خلال تلك المدة، ويشكل هذا المبلغ (34.1%) من أصل المبلغ المرصود من البنك المركزي العراقي لهذه المبادرة والبالغ (1) ترليون دينار. وبلغ إجمالي حجم المبالغ الممنوحة خلال المدة (2015-2020) (486.7) مليار دينار والذي يشكل (48.6%) من أصل المبلغ المرصود للمبادرة.

جدول (11)

السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مبلغ التمويل	6.0	16.5	18.5	25.1	79.2	341.4
عدد المشاريع الممولة	242	650	923	1144	2276	1341

وقد شارك في منح مبالغ المبادرة (42) مصرفاً من القطاع الخاص ومصرف واحد من القطاع العام وهو المصرف الصناعي. ومن أجل تشجيع المواطنين وحثهم على الاستفادة من هذه المبادرة بإقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة والمساهمة في تنشيط الاقتصاد الوطني

وخلق فرص عمل جديدة ومصادر للدخل لشريحة من العاطلين عن العمل، فقد عمل البنك المركزي على تبسيط اجراءات منح هذه المبالغ وإنجاز المعاملات بالسرعة الممكنة، حت المصارف على التوسع في هذا النشاط، والذي يعد إحدى أدوات الشمول المالي، فضلاً عن ذلك فقد قام البنك المركزي العراقي بحملات إعلانية وترويجية وتوعوية في الوسائل الاعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي للتعريف بهذه المبادرة (البنك المركزي العراقي، 2020: 148).

أما على مستوى المشاريع الممولة بهذه القروض، فيتبين من الجدول رقم (11) نفسه بأن هذه المبادرة أسهمت في تمويل (242) مشروع عند بداية إطلاقها سنة 2015، ليرتفع هذا العدد بشكل مستمر وبوتيرة متصاعدة خلال السنوات اللاحقة حتى وصل الى (2276) مشروع سنة 2019 وهو أعلى حد له خلال تلك المدة وبنسبة ارتفاع بلغت (840.5%)، إلا أن الملاحظ أن عدد المشاريع الممولة بهذه المبادرة شهد تراجعاً سنة 2020 لينخفض الى (1341) مشروع، ولعل ذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا والاجراءات المتبعة للوقاية منها، والتي أدت إلى التراجع الاقتصادي نتيجة

حظر للتجوال وغلق الأسواق وغيرها من الاجراءات. عموماً فقد بلغ عدد المشاريع الممولة عن طريق مبادرة الواحد ترليون دينار منذ بداية إطلاقها سنة 2015 وحتى نهاية سنة 2020 (6846) مشروعاً. مما يعني أن هذه المبادرة ساعدت في إيجاد الكثير من فرص العمل للعاطلين وفتح قنوات ومصادر جديدة للحصول على الدخل ومن ثم المساهمة في رفع النمو الاقتصادي وارتفاع الناتج والدخل القوميين. ومن جانب آخر المساهمة في تعزيز ورفع الشمول المالي في البلد.

الشكل (6)
مبلغ المنحة وعدد المشاريع الممولة ضمن مبادرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمدة (2015-2020)

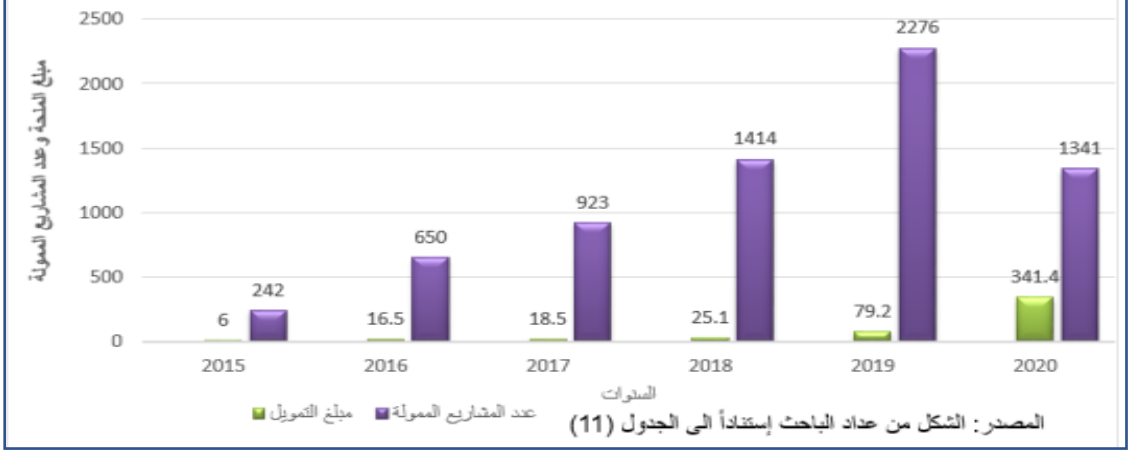

المصدر: الشكل من عداد الباحث إستناداً الى الجدول (11)

2. **مبادرة تمويل المشاريع الكبيرة**: يسعى البنك المركزي العراقي الى تحقيق مجموعة من الأهداف ومن ضمنها تعزيز النمو والتنمية الاقتصادية، لذلك فإنه عمل جاهداً على تحقيق هذا الهدف عبر مبادرة تمويل المشاريع الكبيرة والتي تسهم في زيادة الانتاج، وبمبلغ (5) ترليون دينار والذي تم رفعه إلى (5.5) ترليون دينار نتيجة إقبال المواطنين على القروض المقدمة من قبل صندوق الأسكان، حيث تمت زيادة المبلغ المخصص للصندوق من (834) مليار دينار إلى (1334) مليار دينار. وتم ضخ مبالغ المبادرة من خلال المصارف المتخصصة، وبنسبة فائدة منخفضة، بحيث لا تشكل عبئاً على المستثمر، لغرض استمراره بالعمل من أجل رفع معدلات الانتاج في القطاعات الاقتصادية المهمة (الزراعية، الصناعية، العقارية) والتي تسهم في تطوير البنية التحتية وزيادة النمو الاقتصادي في البلد، فضلاً عن المساهمة في التخفيف من حدة أزمة السكن عبر تقديم القروض الميسرة لبناء وحدات سكنية، أو بناء مجمعات سكنية كبيرة. (البنك المركزي العراقي، 2018: 97)

جدول (12)

المصرف	المبلغ المخصص	2017(مبلغ فعلي)	2018	2019	2020	نسبة الفائدة	2017 (تشغيل)	2018	2019	2020
المصرف الزراعي	1.666	15.832	27.559	50.801	53.0	%4	0.95	1.65	3.04	3.1
المصرف الصناعي	1.666	17.667	92.606	96.652	114.0	%4	1.06	5.73	5.80	6.8
المصرف العقاري	834.0	600	665.000	665.000	700.0	%3	0.07	79.7	79.7	83.9
صندوق السكان	1.334	824	859.000	1009.0	1209.0	%2	0.10	64.39	75.6	90.6
الإجمالي	5.500	34.923	1.644.165	1.821.453	2.076.0	-	0.6	30.0	33.1	37.7

الشكل (7)
حجم المبالغ الممنوحة من قبل المصارف المتخصصة ضمن مبادرة تمويل المشاريع الكبيرة (2017-2020)

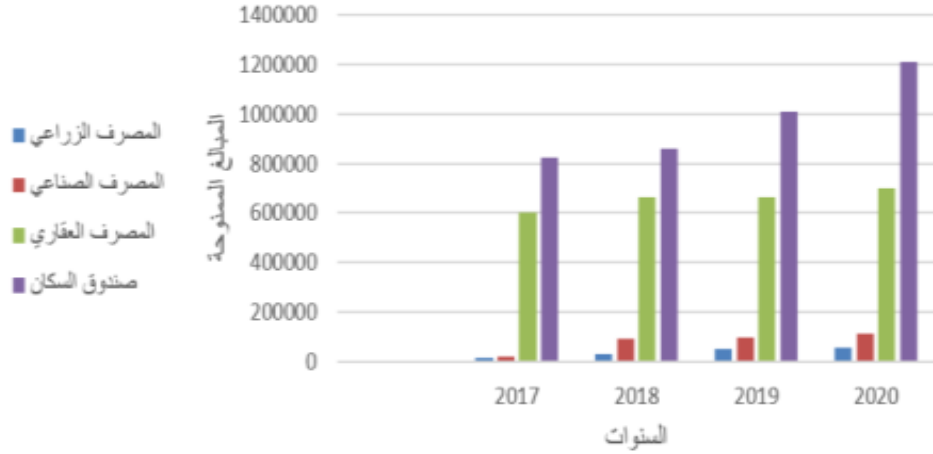

المصدر: الشكل من إعداد الباحث إستناداً الى الجدول (12)

ومن خلال الجدول رقم (12) يلاحظ بأن كل من المصرفين الزراعي والصناعي قد حصلا على (3.332) مليار دينار وبنسبة (60.6%) من إجمالي مبلغ المبادرة البالغة (5.500) مليار دينار وبنسبة فائدة (4)، والمتبقي قد توزع ما بين المصرف العقاري وبمبلغ (834.0) مليار دينار وبنسبة (15.2%) وصندوق الأسكان بمبلغ (1.334) مليار دينارو بنسبة (24.2%). والملاحظ أن المبلغ الممنوح فعلياً لم يتجاوز (34.923) مليون دينار سنة 2017 والذي يشكل (0.6%)، إلا أن المبلغ الممنوح ارتفع بشكل كبير إلى (1.644.165) مليون دينار سنة 2018 بحيث شكل حوالي (30%) من إجمالي مبلغ المبادرة، وتركز هذا الارتفاع في المبلغ الممنوح في كل من المصرف العقاري وصندوق الأسكان، حيث ارتفعت نسبة التشغيل في المصرف العقاري الى (79.7%) وصندوق الأسكان الى (64.39%)، بينما لم تتجاوز نسبة التشغيل في المصرفين الزراعي والصناعي (1.65%) و(5.73%) لكل منهما على التوالي. والملاحظ أن الاستفادة من المبالغ المخصصة للمبادرة استمرت في الارتفاع خلال السنتين 2019 و2020، بحيث ارتفع إجمالي المبلغ الممنوح إلى (1.821.451) مليون دينار وبنسبة تشغيل بلغت (33.1%) من المبلغ المخصص سنة 2019، ليرتفع إلى (2.076.0) مليون دينار وبنسبة تشغيل بلغت (37.7%) من المبلغ المخصص سنة 2020، تركزت النسبة الأكبر منه في المصرف العقاري وصندوق الأسكان، حيث بلغت نسبة التشغيل (83.9%) و(90.6%) لكل منهما على التوالي. بينما لم تتجاوز نسبة التشغيل في المصرفين الزراعي والصناعي (3.1%) و(6.8%) لكل منهما على التوالي.

مما سبق يتبين بأن هناك إقبالاً متزايداً على القروض العقارية نتيجة الطلب الكبير على الوحدات السكنية، بسبب وجود عجز كبير فيها والناجم عن توقف مشاريع الأسكان في البلد لمدة طويلة، نتيجة ظروف الحروب والحصار، الى جانب النمو السكاني الكبير في البلد، بحيث أصبح الحصول على الوحدات السكنية من ضروريات حياة المواطن، الى جانب قلة المخاطرة وقصر فترة استرداد الأموال وارتفاع حجم الأرباح المضمونة للاستثمار في هذا القطاع. أما المبالغ المخصصة للقطاعين الزراعي والصناعي فلم يتم الصرف منها إلا نسبة قليلة، على الرغم من قيام البنك المركزي بتخصيص مبالغ كبيرة ضمن هذه المبادرة وتشجيع المصارف لمنح الائتمان للمستثمرين بنسبة فائدة

منخفضة لدعم وتطوير القطاعين الصناعي والزراعي من خلال إعادة بناء المصانع المتوقفة عن العمل لمدة طويلة، وكذلك استصلاح الأراضي الزراعية التي تضررت نتيجة المشاكل الأمنية والاقتصادية التي مر بها البلد، لكن لا يزال المستثمر يشعر بقلق من الدخول والاستثمار في هذه المجالات، وذلك لارتفاع حجم المخاطرة في هذه القطاعات وكذلك لصعوبة منافسة السلع والمنتجات المستوردة المنخفضة الكلفة وبالتالي السعر، ومن ثم انخفاض الأرباح المتوقعة مقارنة بالمشاريع الاسكانية.

الاستنتاجات والمقترحات:

أولاً. الاستنتاجات: من خلال البحث فقد تم التوصل إلى عدد من الاستنتاجات، نعرض أهمها على النحو الآتي:

1. على الرغم من التطور النسبي في عدد المصارف العاملة في العراق خلال مدة البحث، الا أنه لم يؤد الى تحسن في تقديم الخدمات المصرفية للمواطنين.
2. إن ارتفاع قيمة مؤشر الكثافة المصرفية من جهة، وانخفاض قيمة مؤشر الانتشار المصرفي في العراق من جهة أخرى يؤشر تخلف النظام المصرفي، والذي ينعكس على انخفاض وجودة الخدمات المصرفية وتراجع كفاءة الأداء المصرفي.
3. على الرغم من أن نسبة استخدام الخدمات الالكترونية في العراق شهدت تحسناً وتطوراً سواء من حيث عدد السكان البالغين أو من حيث مساحة العراق إلا أنها لازالت ضعيفة جداً خلال مدة البحث، والذي يؤشر ضعف الشمول المالي في العراق خلال مدة البحث.
4. بلغ متوسط قيمة مؤشر العمق المصرفي للائتمان النقدي للقطاع الخاص في العراق (7.6%) خلال مدة البحث (2010-2020)، والذي يعد منخفضاً جداً عند مقارنته مع متوسط قيمة مؤشر العمق المصرفي مجموعة من الدول العربية والذي بلغ (55.5%) خلال المدة نفسها. مما يعد مؤشراً سلبياً على مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل النشاط الحقيقي في الاقتصاد العراقي.
5. بلغ متوسط قيمة مؤشر العمق المصرفي لودائع القطاع الخاص في العراق (10.7%) خلال مدة البحث (2010-2020). والذي يعد أيضاً منخفضاً كما هو الحال بالنسبة للعمق المصرفي للائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وهذا بدوره يعتمد أصلاً على حجم الودائع الموجودة لدى المصارف بعدّها أهم مصادر تمويل أنشطتها، والمكون الرئيس لموجوداتها.
6. بلغت نسبة عدد السكان البالغين (فوق السن 15 سنة) الذين يمتلكون حسابات مصرفية في العراق (0.9%) خلال المدة (2010-2018) وهي نسبة قليلة جداً وتدل على أن الشمول المالي في العراق حسب هذا المؤشر أيضاً غير فعال وضعيف جداً.
7. احتلت شركة زين كاش المرتبة الأولى في عمليات الدفع عبر الموبايل وبمتوسط نسبة مساهمة (53.9%)، لتأتي بعدها شركة آسيا حوالة بالمرتبة الثانية وبمتوسط نسبة مساهمة بلغت (46.1%) في تحويل المبالغ عن طريق الموبايل خلال المدة.(2017-2020)
8. تحتل شركة آسيا حوالة المرتبة الأولى بنسبة ما تمتلكها من المحافظ الالكترونية وبنسبة (54.6%) خلال الفترة (2017-2020)، لتأتي بعدها شركة زين كاش بالمرتبة الثانية والتي بدأت حصتها من المحافظ الالكترونية تشهد ارتفاعاً مستمراً وملحوظاً، ليبلغ متوسط نسبة حصتها من المحافظ الالكترونية (45.4%) خلال الفترة نفسها.

9. تسيطر شركة العرب على سوق الخدمات المالية (التحصيل والمعالجة والاصدار) التي تقدمها للزبائن، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها (61.0%) من إجمالي الخدمات المالية المقدمة للزبائن، وتأتي شركة بوابة العراق بالمرتبة الثانية وبمتوسط نسبة مساهمة (33.5%) لنفس الفترة. لتأتي شركة أموال بالمرتبة الثالثة، وبمتوسط نسبة مساهمة (5.3%) للسنوات (2018-2020).
10. شهد الشمول المالي في العراق تطوراً خلال الفترة (2016-2020) حيث ارتفع من (10.7%) سنة 2015 إلى (20.5) سنة 2020 والذي يعود إلى الزيادة الملحوظة في عدد الحسابات المصرفية نتيجة لسياسة توطين الرواتب، وكذلك الزيادة الملحوظة في عدد أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع التي أخذت بالازدياد في السنوات الأخيرة الى جانب الدور الكبير لمبادرات البنك المركزي العراقي في دعم وتعزيز الشمول المالي وزيادة ثقة وتعامل الأفراد مع القطاع المالي.
11. بلغ عدد المشاريع الممولة عن طريق مبادرة الواحد تريليون دينار (مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) التي أطلقها البنك المركزي العراقي منذ بداية سنة 2015 وحتى نهاية سنة 2020 (6846) مشروعاً. مما يعني أن هذه المبادرة ساعدت في إيجاد الكثير من فرص العمل للعاطلين وفتح قنوات ومصادر جديدة
12. للحصول على الدخل، ومن ثم المساهمة في رفع النمو الاقتصادي، وإرتفاع الناتج والدخل القوميين. ومن جانب آخر المساهمة في رفع الشمول المالي في البلد.
13. حصل كل من المصرفين الزراعي والصناعي على (3.332) مليار دينار وبنسبة (60.6%) من إجمالي مبلغ مبادرة البنك المركزي العراقي لتمويل المشاريع الكبيرة والبالغة (5.500) مليار دينار، والمتبقي قد توزع ما بين المصرف العقاري وبمبلغ (834.0) مليار دينار وبنسبة (15.2%) وصندوق الأسكان بمبلغ (1.334) مليار دينار وبنسبة (24.2%) والملاحظ أن المبلغ الممنوح فعلياً بلغ 2020 2.076.0) مليون دينار وبنسبة (37.7%) من المبلغ المخصص سنة(تركزت النسبة الأكبر منه في المصرف العقاري وصندوق الأسكان، إذ بلغت نسبة التشغيل (83.9%) و(90.6%) لكل منهما على التوالي. بينما لم تتجاوز نسبة التشغيل في المصرفين الزراعي والصناعي (3.1%) و(6.8%) لكل منهما على التوالي.

ثانياً. المقترحات: في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، يمكن تقديم المقترحات الآتية:

1. ضرورة قيام المصارف بزيادة فتح فروع لها في مختلف المحافظات والأقضية والنواحي بغية رفع قيمة مؤشر الأنتشار المصرفي وتغطيتها لأكبر مساحة من البلد، ومن ثم وصول الخدمات المصرفية إلى أكبر عدد ممكن من السكان لتعزيز الشمول المالي.
2. ضرورة قيام المصارف وباستمرار بحملات توعوية بغية إقناع المواطنين بالفوائد التي يجنيها من خلال التعامل معها وفتح حسابات مصرفية لديها، ولا يتأتى ذلك الا من خلال تبسيط وتسهيل إجراءات فتح تلك الحسابات من حيث الزمن والكلفة.
3. من أجل رفع كفاءة النظام المصرفي وتعزيز الشمول المالي في العراق، فإنه يجب العمل على زيادة مساهمته في تمويل النشاط الحقيقي في الاقتصاد، وذلك عن طريق رفع نسبة الائتمان الممنوح القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الاجمالي، من خلال سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية، وانخفاض تكلفتها.

4. العمل على تطوير عمل الشركات المالية غير المصرفية وزيادة نشاطها واستمرار مراقبتها من قبل البنك المركزي العراقي لضمان تعزيز الشمول المالي في العراق وذلك لدورها المهم في توفير الخدمات المالية المختلفة للمصارف والمواطنين على حد سواء.
5. إستمرار البنك المركزي العراقي في دعم وتعزيز الشمول المالي من خلال مبادرات تمويل المشاريع الاستثمارية مع إعطاء الأولوية للمشاريع الاستثمارية في القطاعات الانتاجية كالزراعة والصناعة بمنحهم امتيازات وتسهيلات أكثر.
6. ضرورة التنسيق والتناغم بين السياستين المالية والنقدية من أجل إنجاح مبادرات البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي، وتشجيع المستثمرين على الاستثمار في القطاعين الزراعي والصناعي من خلال إيجاد بيئة استثمارية ملائمة تجعل الاستثمار مربحاً في هذين القطاعين.
7. ضرورة العمل على تطوير وتحسين الخدمات الالكترونية للمصارف الحكومية والخاصة (الأهلية) وبما يتلائم مع حاجات الزبائن والتطور الحاصل في هذا المجال.
8. ضرورة استمرار البنك المركزي في مراقبة عمل المصارف العاملة في العراق والتأكد من مدى التزامهم بالقوانين والتعليمات النافذة في مجال عملهم، من أجل تجنب المخاطر المصرفية التي قد يتعرض لها هذا القطاع ولضمان وحماية حقوق الزبائن والمتعاملين معها.

المصادر

1. أحمد، محسن إبراهيم (2020)، تحليل وتقويم الأئتمان المصرفي في العراق للمدة (2010 2018)، المجلة العلمية لجامعة جيهان السليمانية، المجلد 4، العدد 2، كانون الأول.
2. عزام، أشرف عزام محمود (2017) مؤشرات العمق المالي للأسواق المالية وأثرها على النمو الأقتصادي "دراسة حالة: سوق المال الفلسطيني"، رسالة ماجستير، كلية الأقتصاد والعلوم الأدارية، جامعة الأزهر - غزة.
3. البنك المركزي العراقي المديرية العامة للأحصاء والأبحاث النشرة الأحصائية السنوية)2020-2010(للسنوات
4. البنك المركزي العراقي قسم الأستقرار النقدي والمالي، التقارير السنوية للأستقرار المالي في) 2020، 2016،2017،2018 (العراق للسنوات
5. بوطلاعة، محمد وآخرون، (2020) واقع الشمول المالي وتحدياته الأردن والجزائر نموذج-، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 4، العدد 2.
6. الحسناوي، (2020)، د. سالم صلال ومهدي، لينا صلاح دور الشمول المالي في تعزيز نمو الأقتصاد العراقي "دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 8، العدد 58.
7. الدريعي، سعود عزيز دايش (2018)، دور الأستقرار والشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية الأدارة والاقتصاد، جامعة واسط.
8. الفتلاوي، ريام فاضل شاكر (2019) تحليل العلاقة بين الشمول المالي والأستقرار المصرفي العراق حالة دراسية)، رسالة ماجستير، كلية الأدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
9. حسيني، جازية، (2020)، تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 23

10. دكروري، د. آيات صلاح، (2021)، دور الشمول المالي في الحد من ظاهرة الأقتصاد غير الرسمي، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الثاني بعنوان ال تحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، 24/25 مارس.
11. شنبي، د. صورية وبن لخضر، د. السعيد (2018)، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية "تعزيز السمول المالي في جمهورية مصر العربية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية المجلد 3، العدد 2
12. صندوق النقد العربي وأخرى، (2017)، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي رقم 77 لسنة.2017، أبوظبي
13. ضيف، فضيل البشير، (2020)، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1.
14. طرشي د. محمد وآخرون (2019)، متطلبات السمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 1، العدد 1.
15. عبد النبي، وليد عيدي، (2018)، الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي تنمية الاقتصاد العراقي، البنك المركزي العراقي، آيار.
16. عجوز، حنين محمد بدر (2017)، دور الأشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الأسلامية غزة.
17. علي، د. عشري محمد (2018) الشمول المالي وأثره على السياسة النقدية: حالة مصر، مجلة مصر
18. المعاصرة، العدد 531-532، أوكتوبر.
19. عوض، أية عادل محمود (2021)، أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي بالبنوك، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد، 380.
20. فهد، د. أيسر ياسين والعكيدي، د. أحمد محمد جاسم (2019)، العلاقة بين الشمول المالي ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والأدارية، المجلد 11، العدد 27.
21. لفتة، رشا عودة وحسين سالم عواد (2019) آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة إنتشار الشمول المالي وصولاً للخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد 11، العدد 1
22. نعمة، د. نغم حسين وحسن أحمد نوري (2018)، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق مجلة وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الأدارية، بغداد، العدد 28 المجلد 2
23. هوجان، سنان عبد الله وآخرون (2021)، دعم عمليات التنمية المستدامة وقياس تأثير الشمول المالي عليها، المجلة العلمية لجامعة جيهان السليمانية، المجلد 5، العدد 2 شباط.
24. www.data.albankaldawli.org / indicator.

- أوبك، (2016)، التقرير السنوي 2015، فيينا، النمسا. www.opec.org
- أوبك، (2018)، التقرير السنوي 2017، فيينا، النمسا. www.opec.org
- أوبك، (2020)، التقرير السنوي 2019، فيينا، النمسا. www.opec.org